

خدالمسية للنك ملك إلملكة للنعانية المحاتمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره وإضافته الى قوانين الدولة : --

قانون رقم (۲۵) لسنه ۱۹۶۳

قانون توحيد الرسوم والضرائب الاضافية المسنوفاه عن البضائع المستوردة والمصدرة والمصنوعة محليا

المادة ١ – يسمى هذا الفانون (قانون توحيد الرسوم والضرائب الاضافية المستوفاة عن البضائع المستوردة والمصدرة والمصنوعة محلياً لسنة ١٩٦٦) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - توحد الضراف والرسوم الانبافية التي تستوى بمتضى احكام القوافين والانظمـــة والقرارات المصوص عليها في المادة السادسة من هذا القانون ويستماض عنهـــا برسم واحد يجري تحقيقـــه واستيفاؤه وقيده فحساب واردات الجهارك وتوزيعه على الجهـــات التي استوفي لمصلحتها وفقـــا للاصول التي يقررها مجلس الرزراء بانظمة يصدرها . ويشترط في ذلك كله مراعاة اي انقـــاق معقود بين المملكة الاردنية الماشمية وابة دولة اخرى او اي شخص او جهة بحيث لا يستوف من الفرائب والرسوم الاضافية الا القدر الذي تسمح به احكام ذلك الاتفاق .

المادة ٣ ـ فجلس الوزراء ان يصدر انظمة لتخفيض او الغا او اعفاء الضرائب والرسوم الاضافيه الموحدة على جميع او بعض اصناف البضائع وان يعدل طريقة تحقيق تلك الرسوم وله ان يصدر اية انظمة لغابات تفقيله هما القانون وله كملك ان يزيد تلك الرسسوم والضرائب الاضافية وفقا لاحكام قانون ضريبة الحرس الوطني رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٤ وقانون الرسوم الاضافية لمشروع الطيران الملكي رقم (٢١) لسنة ١٩٤٩ واي تعديل لها او اي قانون بحل علهما .

المادة ٤ – الوزير الذي ترتبط به مصلحة الجهازك ، او لمن ينييه عنه بلناك خطيا ان يرد الرسوم والضرائب الموحدة المستوفاة بمقتضى هذا القانون او اية نسبة منها وفقا للاحكام والطرق القانوئية التي تخضع لها البضاعة والتي يجري بمقتضاها رد رسوم الجهارك او للكسوس او الانتاج المحلي حسب نسوع المهاملة المتعلقة بالبضاعة وذلك ضمن الشروط والتحفظات التي تقررها سلطة الجمارك .

المادة ٥ – أ - تعتبر المخالفات المرتكبة ضد أحكام هذا الفاتون او اي نظام يصدر بموجهه من المخالف المستمة ١٩٦٧ الجعمركية وتسرى عليها احكام قانون الجسمارك والمكترس رقم (١) لسنسة ١٩٦٧ وتعديلاته أو ما مجل عله .

وتعتبر الحلافات الناجمة عن تطبيق هذا القانون او تطبيق انظمته من الفضايا الجمركية التي
 تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجمركية .

جـ تعتبر الرموم والفهرائب والغرامات المتحققة بموجب هذا القانون تعويضا مدنيا الخزيسة منت المخريسة المعتبد المتعادل المعتبد المتعادل ال

المادة ٦ – تلغى احكام التشريعات والقرارات التالية او ما يحــــل محلها الى المدى الذي تتعارض فيه مـــع هذا القانون : –

- ١ القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٤٩ المنشور في العدد ٩٧٦ من الجريدة الرسمية .
 - ٢ _ المادة (٨) من قانون الجهارك والمكوس رقم (١) لسنة ١٩٦٢.
 - ٣ _ المادة (٤٩) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ .
- إلى الفقرة (ج) من المسادة (٣) من قانون ضريبة الحدمات الاجهاعية رقم (٨٩) لسنسة
 ١٩٥٣ وتعديلاتها .
 - هـ الفقرة (أ) من المادة (٢) من قانون ضريبة مدينة الحسين الرياضية رقم٣٦ لسنة١٩٦٣
 - ٣ _ المادة (٢) من قانون ضريبة الجامعة الاردنية رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤.
- ورارات مجلس الوزراء الصادره بالاستناد الى المسادة (٥) من قسانون ضرية الحرس
 الوطني رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاتها .
- - . ٨ ــ الفقرات ١ ــ ٤ من النظـــام رقم (٢) لسنة ١٩٥٠ الصادر بمقتضى المـــادة (٢) من القانون رقم (١١) لسنة ١٩٤٨ وتعديلاتها .

المادة ٧ ـــ رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٠١/٥/١١ احتين بيط لال

رئيس الــــوزراء وزير الداخلية ووزير دولة ووزير المدفسماع لشؤون رئــاسة الوزراء وصفى التل سمعان داود عز الدين المفتى عبد الوهاب انجالي وزير الداخليــة للشؤون وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وزيمسر المواصلات البلديــة والقرويـــة ووزير الصحة بالوكالمسمة قاسم الريماوي صالح برقان الضل الدلقموني وزير المسواصلات الاشغيال العيامه التربية والتعلم الاقتصاد السوطني ميناء طيران سكك ذوقان الهنداوي يمي الخطيب حاتم الزعبي سعيد الدجاني وزير دولـــــة الحـــــــارجية الانشاء والتعمـــــــير الزراعـــــــة لشؤون رئاسة الوزراء اسهاعيل حجازي عبد الحميد شرف اصفت کمال محمد طوقان

عكد من الأدمل

نحق وطسيق للفاعل ملكن الملكة للفاونية ولطائمة

بمقتضى المادة ٣١ من الدستسور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنسواب نصادق على القانون الآني ونامر بإصداره واضافته الى قوانين الدولة :ــــ

قانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٦

قانون الاوقاف والشؤون الاسلامية

صادر بالاستناد الى الماءة (١٠٧) من الدستـــور

المادة ١ -- يسمى هذا القانون (قانون إلاوقاف والشؤون الاسلامية لسنة ١٩٦٦) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجويدة الرسمية .

المادة ٢ – يكون للكلمات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على محلافذاك. أ – تعنى كلمة (المماكسة) المماكة الاردنية الهاشمية .

ب_ تعنى كلمة (حكومة) حكومة المملكة الاردثية الهاشمية :

ج _ تعني عبارة (الاوقاف والشؤون الاسلامية) الاوقساف الاسلامية في الملكسة والمساجد
والمداو سروالمعاهد الدينية ودور الايتام والكليات الشرعية التي ينفق عليها منءوازنة الاوقاف
والمقابر الاسلامية سواء ما وقف منها للدفن أو التي منع الدفن فيها أو المندوسة وشؤون الحج
وشة وذ الافساء.

هـ تعني كلمة (الرئيس) قاضي القضاة او اي وزير يقرر مجلس الوزراء ربط دائرة الاوقاف
 والشؤون الاسلامية به

المادة ٣ - لدائرة الاوقاف والشؤون الاسلامية شخصية معنوية واستقلال مالي واداري ويجوز لها ان تقاضي بهامه الصفة وان تنب عنما في الاجراءات القضائية المتعلقة بها او لاية غاية اخرى النائب العسام او أي شخص آخر تعينه غسله الغاية وكارس الصلاحيات النصوص عليها في هسلما القانون و في اية انظمة او تعليات تصدر بمقتضاه،

الماده ٤ ــ ترقبط دائرة الاوقاف والشؤون الاسلامية بالرئيس ويدير شؤونها :— أ ــ مجلس الاوقاف والشؤون الاسلامية .

ب_ مدير عــام .

. م _ جهاز تنفیدي .

المادة ٥ ـــــ أ ـــــ يتألف المجلس من الرئيس رئيسا ومن المدير العام وثلاثة اعضاء ·

ب. يعين للدير العام واعضاء المجلس ويعزلون بقرار من مجلس الوزراء مقترن بالارادة الملكية دناء على تنسيب الرئيس .

بـ يتألف الجهاز التنفيذي من مدير الوعظ والارشاد ومدير القسم المالي ومدير القسم الاداري
 ومن الموظفين اللازمين لادارة الاعمال وتحدد صلاحياتهم بموجب النظام :

د ــ يعين الموظفون الملككورون بالفقرة (ج) وتعالج سائر شؤونهم بموجب الانظمة السارية على
 موظفي الحكومة ويجوز نجلس الوزراء بناء على تسبب المجلس وضع نظام خاص لحمله الغاية .

 مارس الرئيس صلاحيات الوزير والمدير العام صلاحيات وكيل الوزارة والمجلس صلاحيات بلهذة انتقاء وتعيين الموظفين .

و _ تطبق على جميع موظفي الاوقاف والشؤون الاسلامية احكام قانون التقاعد المدني وقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ او اي قانون آخر يماعله ويعتبر تاريخ بدء الحلمة الموظفين الفائمين منهم على الممل عند نفاذ هذا القانون من ١/٥/١٩٥ على ان تحسم عائدات القساعد من رواتبهم وتدفع لصندوق الاوقاف ليتولى دفع رواتب الشاعد والمكافات الى مستحقيها منهم. ويستشى من احكام هذه المادة المرظفون اللين يقاضون روانيهم من المراد المفتوحة في موازنة دائرة الاوقاف والشؤون الاسلامية ويوضع نظام خاص لتنظيم شؤونهم.

ز – بالاضافة لمدة الحدمة المنصوص عليها في الفقرة (و) تحسب خدمة الموظف الثابعة النقاعد
 في دائرة اخرى خدمة مقبولة للتقاعد سواء وقعت خلال المدة المنصوص عنها او سبقتها :

المادة ٦ - يمارس المجلس الصلاحيات التالية : -

بـــ اقرار الموازنة التي يعدها مدير القسم المالي في بداية كل عام ورفعها الدولة رئيس الوزراء
 لتصديقهــــ :

جـ النظر في استبدال العقارات الوقفية وترتيب الحكر عليها واقرار الاجارات التي تريد مدتها
 على ثلاث سنوات واقرار انشاء الابنية على الاراضي الرقفية واحالة العطاءات والمقاولات.
 دـ التفويض باقامة الدعارى والمتوكيل واجراء المصالحات في المنازعات واسقاطها والتحيكم فيها.

 هـ اختيار فاحصى حسابات قانوليين لندقيق قيود الدائرة و تقديم الحسابات السنوية للمجلس والموافقة على اجورهم .

و ـــ حقعقد القروض المالية بموافقة رئيس الوزراء وتعيين المصارف التي تحفظ فيها اموال الاوقاف.

أقرار صرف المبالغ التي تريد على خمسائة دينار ودفع الاكراميات والمساعدات.

المادة ٧ ــ تعفى كافة معاملات ودعاوى واملاك الوقف من الضرائب والرسوم والطوابع على اختلاف الواعم ويستثنى من ذلك الضرائب المتحققة على الاملاك الني لا تستغل من قبل دائرة الاوقاف مبساشرة والضرائب التي تحقق على المستأجرين سواء كانت لجهة الحزينة ام البلديات .

المادة ٨ ــ أ ــ يؤسس تحت مراقبة المجلس صندوق مركزي لجميع واردات الاوقاف والشؤون الاسلامية تدفع منه النفقات المصرح بها بموجب الميزانية السنوية .

ب _ يعتبر جزء من واردات الصندوق المنصوص عليها في الفقرة السابقة ما يخصص كل عام من ضريبة الخدمات الاجتماعية بموجب الفقرة (ب) من المادة الرابعة من القالون رقم (٨٩) لسنة ١٩٥٣ أو أنة تعديلات تطرأ عليه .

المادة ٩ _ تنتقل للمجلس الصلاحيات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المسادة (٣) من نظام ضريبة الحدمات الاجتماعية رقم (١) لسنة ١٩٥٤ .

المادة ١٠ - تنظم دائرة الاوقاف والشؤون الاسلامية حساباتها وسجلاتها طبقاً لمبادىء المحاسبة التجارية الحديثة او طبقاً للاصول المتبعة في وزارة المالية وتكون سجلاتها وقيودها خاضعة للتدقيق مـــن قبل هيئة محاسبة قانونية معترف بها يعتمدها المجلس ، كما يجوز لرئيس الوزراء تكليف ديوان المحاسبة بمراقبة حسايات الدائرة وتدقيق سجلاتها ومعاملاتها .

المادة ١١ – تنشأ مؤسسة مالية خاصة لصناديق الايتام ترتبط بدائرة الاوقاف والشؤون الاسلامية ولهلمه الغاية تلغى المادتان (١١ و ١٢) من قانون الايتام رقسم (٦٩) لسنة ١٩٥٣ وتتولى دائرة الاوقاف والشئرون الاسلامية الصلاحيات المعطاه لمجلس الايتام بموجب القانون المذكور أو أى نظام صادر بموجبه وللمجلس ان يضع بموافقة مجلس الوزراء الانظمة اللازمة لادارة صناديق الايتام ويستمر موظفو صناديق الايتام القائمين على العمل بتاريخ صدور هذا القانون بتناول رواتبهم من صندوق الحزينة ويحتفظ بحقهم في التقاعد الى ان يسوى امرهم بنظام خاص. على ان يحفظ حقوقهم المكتسبه.

المادة ١٢ ــ نجلس الوزراء بنسيب من المجلس ان يصدر انظمة خاصة تنفيداً لغايات احكام هذا القانون .

المادة ١٣ -- تبقى التوكيلات والانابات الصادرة عن مدير الاوقساف العام بموجب القوانين والانظمة السابقة معتبرة كأنها صادرة بمقتضى احكام هذا القانون

المادة ١٤ – يلغى قانون الاوقاف رقم (١٦) لسنة ١٩٦٧ وكافة التعديلات التي طرأت عليه كمســا تلفى المواد (ه و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠) وتعديلاتها مـــن نظام ضريبة الحليمات الاجهاعية رقم (١) لسنة ١٩٥٤ وجميع الاحكام في القوانين والانظمة السابقة الى المدى الذي تتعارض فيه مـــم احكام

المادة ١٥ — رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

استريب ال 1977/0/17

رتيسس السسوزراء وزير الداخلية ووزير دولة ووزيسر السدفساع لشؤون رئاسة الوزراء وصلمي المتل سممان داو د

عز الدين المفتى عبد الوهاب انجائي وريـــــــر الشؤون الاجتماعية

وزير المواصلات والعمل ووزير الصحة بالوكالة صائح برقان فغبل الدلقموني

وزيــــر الاقتصاد الوطني حساتم الزعي سعيد الدجائي

وزيــــر وزيــــر وزيـــر نصفت کمال

التربيــة والتعلـــم الاشفال العاميي ذوقان الهنداوي يحى الخطيب

قاسم الريماوي

وزير دوله لشؤون رثاسة السوزراء اسماعيل حجازي عبد الحميد شرف محمد طوقان

وزير الداخليـــة للشؤون البلديــة والقرويـــــة

997

قانون السنة المالية لسنة ١٩٦٦

قانون رقم (۲۷) لسنة ۱۹۳۹

خدالمسيد للغط ملك إلملكة للغارونية ولمائمية

المادة ١ ـ يسمى هذا القانون (قانون السنة المالية لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ – تبدأ السنة المالية لسنة ١٩٦٦ في اليوم الاول من شهر نيسان وتتهـي في الحادي والثلاثين من شهر كافون الاول لسنة ١٩٦٦ .

المادة ٣ ــ تبدأ السنة المالية لسنة ١٩٦٧ وما يليها من السنين في البوم الاول من شهر كانون الثاني ميه كل سنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة ذاتها .

الأول من شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في اليوم الحسادي والثلاثين من شهر كسانون الاول

المادة ٥ – يستوفى من المكلفين (٧٥) بالماية من الضرائب والرسوم السنوية عن السنة المالية المحددة في المادة الثانية من هذا القانون . وتستوفي بنفس النسبة الغرامة المفروضة بسبب التخلف عن دفع الضريبة أو الرسوم في الموعد الحدد في القانون:

المادة ٣ - على الرغم مما ورد في قانون المالكين والمستأجرين رقم (٦٢) لسنة ١٩٥٣ كما تعدل بقانون رقم (٧) لسنة ١٩٥٨ أو في إي تشريع آخر لا تعتبر الحكومة غلة بشروط اي عقد او الغزام في حالة تخلفها عن دفع اي مبلغ في الميعاد المحدد في ذلك العقد او الألتر المسبب ناشيء عن تطبيق احكام هذا القانون :

994

المادة ٧ ـــ رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

استريك الل 1977/0/1.

وزير الداخلية ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وصفى التل سمعان داود عز الدين المفتى عبد الوهاب المجالي وزير الداخليسة للشؤون وزيــــــــر الشؤون الاجتهاعية وزيـــر المواصـــلات والعمل ووزير الصحة بالوكالة قاسم الريماوي صالح برقان فضل الدلقموني وزير المواصلات

الاشغال العامية الاقتصاد الوطني ميناء طيران سكك يحيى الخطيب سعيد الدجاني حاتم الزعبي وزير دولة لشؤون وزيـــر رثاسة المسوزراء

محمد طوقان

التربيسة والتعلمسيم ذوقان الهنداوي

خود الحسيد للغلط منك الملكة للفارونية المائمية

عقتضي المادة (٣١) من اللستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب نصادن على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة: -

قانون رقم (۲۸) لسنة ١٩٦٦

قانون معلمي المؤسسات النعايمية والمعاهد ني القوأت المسلحة

به من تاریخ ۱۲/۱۲/۱۹۱ .

في ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك : ـــ

وتعنى عباره (وكيل الوزارة او رئيس الدائرة) المدير العام التعبئة والعلاقات العامة .

في درجات مصنفة والمعلمين الذين يجرى تعيينهم وفاقا لاحكامه .

المادة ٥ ـــ رئيس الوزراء ووزيرا الدفاع والتربية والتعليم مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

وزير التربية والتعلم

ذوقان الهنداوي

وصفى التل

وصفى التل

وزير الدنساع

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون معلمي المؤسسات التعليمية والمعاهد في القوات المسلحة لسنة ١٩٦٦) ويعمل

المادة ٢ ــ يكون للكلمات والعبارات التالية حيثًا وردت في نظام الحدمة المدنية رقم (٧٤) لسنة ١٩٦٥ ونظـــام الموظفين المدنيين رقم (١) لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته أو اي تشريع آخر يُعل محالهما ، المعاني المحصصة لها

تعنى كلمة (الوزير) – وزير الدفاع

وتعني كلمة (الموظف) كل شخص معين او يعين بقرار من المرجع المحتص في وظيفة مصنفــــة او غير مصنفة داخلــة في مـــلاك معلمي المؤسسات التعليمية والمع هـــد في القوات المسلحة وكـــل شخص يمين بعقد بموجب احكام هذا القانُون .

وتعني كلمة (المستخدم) ــ كل شخص يستخدم في المؤسسات التعليمية والمعاهد في القوات المسلحـــة

المادة ٣ ــ أ ــ تسرى احكام نظام الحدمة المدنية رقم (٧٤) لسنة ١٩٦٥ او اي تشريع آخر يحل محله على جميع المعلمين الذين يتم تحويلهم الى موظفين مدنيين في المؤسسات التعليمية والمعاهد في القوات المسلحة

ب ــ تسرى احكام نظام الموظفين المدنيين رقم (١) لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته او ايتشريع آحر يحل محله على جميع الموظفين والمعلمين المدنيين والمستخدمين اللسن يعملون في المؤسسات التعليميه والمعاهد

المادة ٤ – اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القــانون يبطل العمل بالنظام رقم (١١٤) لسنـــة ١٩٦٥ - نظام معلمي المؤسسات التعليمية والمعاهد في القوات المسلحة _ المنشور بالعدد (١٨٨٦) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٦ تشرين الثاني لسنة ١٩٦٥ ٠

اعت ينط الل

رثيس الوزراء

التي تقوم بتحصيلها بعد حسم النفقات الفعلية لجهاز التحصيل.

نحى السيق الفافل المرز المملك الموادنية المائمة

نصادق على القانون الآتي و نأمر باصداره و اضافته الى قوانين الدولة : –

كقانون واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٦٦/٤/١ .

يفوضه من موظفي بلديته) ت

الفقرتين (٢ و ٣) منها والاستعاضة عنهما بما يلي : -

ر ئيس البلدية امين العاصمة او امين القدس او رئيس بلدية اخرى.

قانون رقم (۲۹) لسنه ۱۹۲۲

قانون معدل لقانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات

المادة ١ ـــ يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ضربية الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات لسنة ١٩٦٦)

المادة ٢ ـــ لاغراض هذا الفانون يكون للكلمات والعبارات التالية للعاني المحددة لحـــا ما لم يرد نص او قرينة فيــــه

المادة ٣ ــ يستعاض عن عبارة (وزير المالية) حيثًا وردت في القانون الاصلي بعبارة (رئيس الوزراء) بـــالنسبة

المادة ٤ ــ يستماض عن عبارة (محاسب المقاطعة) حيثًا وردت في القانون الاصلي بعبارة (رئيس البلدية او مسن

المادة ٧ ـــ تعدل المادة (١٣) من القانون الاصلي حسيا عدلت بالقانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٦٤ بالناء ما جاء في

٧ _ تكون الضرية والغرامة التي تتحقق بمقتضى القانون الاصلي على اية اراضي او ابنية داخل حدود

منطقة بلدية حقا لتلك البلدية وتستمر وزارة المالية بتحصيل هذه الضريبة والبقايا والغرامات لغاية

١٩٦٦/١٢٪/٣١ وتدفع لكل بلدية حصتها من تلك الضربية ونسبة (٤٢٪) من البقايا والغرامات

المادة ه _ يستعاض عن كلمتي (الحزينة والحكومة) حيثًا وردنا في القانون الاصلي بكلمة (البلدية) .

ويقرأ مع القانون رقم (١١) لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فيا يل بالقانون الآصلي وما طرأ عليه من تعديلات

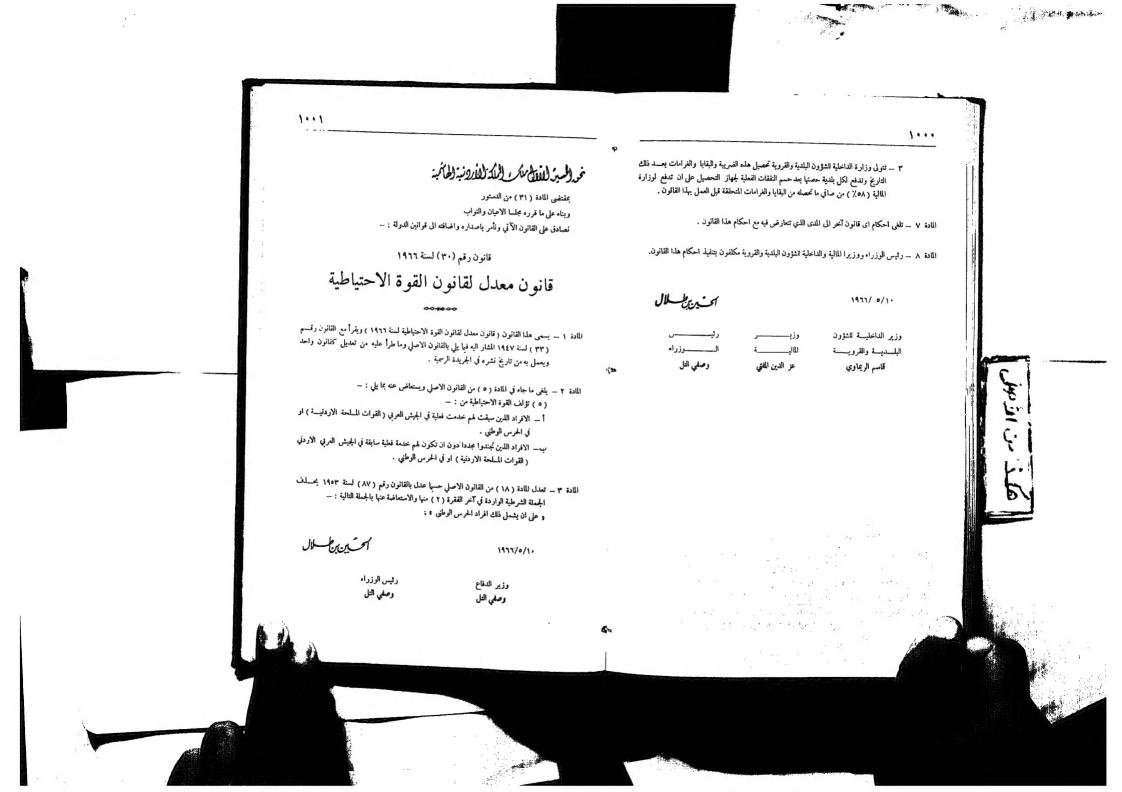
. البلديـــة امانة العاصمة وامانة القدس واية بلدية اخرىحسب. مريفها الواردفي قانون البلديات الممول. به.

لامائة العاصمة وبعبارة (وزير الداخلية للشؤون البلدية والقرويسة) بالنسبة لامانسة الفســدس وسائر

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب.

艺态 接官 事故而知。



نحدالمسيته للفلك ملك الملكة للاروب المائمة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء عنى ما قرره مجلسا الاعيان والنواب نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة : ـــ

قانون رقم (٣١) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون محكمه امانة القدس

المادة ١ – يسمى هذا الفانون (القانون للعدل لقانون محكمة امانة القدس لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانونرقم (٩) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فها يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشرة

المادة ٢ ــ تعدل المادة (٦) من القانون الاصلى بخذف عبارة (ضمن منطقة الامانة) الواردة في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنها بعبارة (ضمن منطقة حدود الامانة وحدود منطقتها التنظيمية) .

المنين بطال

رئيس الوزراء

وصفى التسل

وزير الدفاع وصفى التل

وزير العدلية سمعان داود

وزير الداخلية عبد الوهاب المجاني

1977/0/1.

خدالمسيز للغطي مثر الملكة للفرونية المحاتمية

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بــَاريخ ١٩٦٦/٥/١٤ نأمر بوضع النظام الآني : ــ

نظام رقم (٥٩) لسنة ١٩٦٦

نظام اسواق الجملة للخفار والفواك

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ٢ – يكونللالفاظ والعبارات الواردة في هذاالنظام المعاني المحصصةلحاادناهالا اذا دلتالفرينة على خلافذلك. الـــوزير ـــ وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية او من يقوم مقامه .

المجاـــس ــ المجلس البلدي او مجلس اماقة القدس.

السسوق ــ السوق المؤسس بموجب هـــذا النظام او اى مكان تخصصه البلديـــة لمبيع الخضار والفواكه بالجملة ضمن منطقتها او حدودها التنظيمية .

مجلس الادارة - مجلس ادارة السوق .

الهمــــول ـــ الخضار والفواكه التي تباع في السوق بالجملة او تعرض فيه البيع ، ويشمل جميع انواع الخضار والفواكه المدرجة في الذيل الملحق بهذا النظام .

الشخص ــ اي شخص حقيقي أو معنوي .

الوكيــــل ـــ الشخص اللي يبيم المحصول لحساب طرف آخر نظير اجرة او عمولة :

البائـــع ــــ اي شخص يملك المحصول ويبيعه او يعرضه للبيع في السوق :

الجمعيسة الجمعية التعاونية التحويقية التي تبيع المحصول لحساب المزارعين او لحسابها الخاص أو تعرضه **ني السوق بقصد البيع .**

تاجر الجملة... اي شخص يشتري محصولا بقصد بيعه في السوق .

المشــــتري ـــ اي شخص يشتري محصولا من السوق .

البيع بالجملة – البيع في السرق لاي شخص بقصد اعادة البيع :

البيع بالمفرق ــ البيع للمستهلك الاخير :

A Company

المادة ٣ - أ ـــ السوق وحدة ادارية منيشة عن البلدية رمرتبطة بها، يطلق عليها اسم (سوق الجملة للخضار والفواكه) وتشكل وارداتها ونفاقتها فصلاخاصا من فصول الموازنة العامة للبلدية .

بحري أنشاء السوق بقرار من المجلس وموافقة الوزير وفقا لمنظلبات الحاجة وامكانيات البلدية .

المادة ٤ ــ تعود واردات السوق لخزانة البلدية ، وتدخل في النمصل الخاص بها في الموازنة السنوية .

المادة o _ تصرف واردات السوق لسداد النفقات والاجور والمصاريف والقروض المترتبة على السوق بما في ذلك تكاليف الصيانة ونفقات الادارة ، وما يرصد منها يصرف على المشاريع حسبها يرى المجلس . اما العجز فيسدد بالطريقة وعلى الوجه الذي يقرره المجلس .

المادة ٦ – أخضع حسابات السوق للتدقيق والمراقبة وفق القوانين والانظمة المرعية .

المادة ٧ ــ أ ـــ يتخذ المجلس القرارات التي يراها مناسبة في جميع الامورالمتعلقة بالسوق|و ما ينشأ عنها مناهمال. ب ــ يعين المجلس مدير السوق وموظفيه وبحدد رواتيهم واجورهم والشروط الواجب توفرها فيهم .

المادة ٨ ... يجرى اشغال محملات او انشاءات السوق بالمزاد العلني بالطريقة ووفق الشروط التي يعينها المجلس سنة بعد الحرى ، وذلك بعد الاعلان ني احدى الصحف المحلية .

المادة ٩ ــ أ ــ يكون للــوق مجلس ادارة يشكل على النحو التالي : ــ

١ - رئيس البلدية رئيساً او نائبه في حالة غيابه

٢ – مدير دائرة التسويق الزراعي او من ينوب عنه .

٣ ــ مدير السوق .

٤ – ممثل عن الاتحاد التعاوني المركزي الاردني .

مثل عن الغرفة التجارية ان وجد.

ب... ليس في هذه المادة ما يمنع الوزير في اي وقت يشاء من تخويل المجلس القيام بالصلاحيات المنوطة
 بمجلس الاهارة ، والمشكل وفق الفقرة السابقة .

ج يكون نصاب مجلس الادارة قانونيا اذا حضره على الالل ثلاثة اعضاء، وتتخذ القرارات بالاكثرية
 وفي حالة تساوي الاصواف يكون الرئيس صوت مرجح.

المادة ١٠ ـ يكون لمجلس الادارة الصلاحيات التالية : ب

أ -- وضع النظام الداخلي للسوق واجراء اية تعديلات فيه .

ب - تقديم التوصيات للمجلس بشأن موازنة السوقوحس ادارته وتنظيمه .

ج — وضع القواعد لاستعمال ممتلكات السوق .

المادة ١١ – مع مراعاة اى تشريع آخر ، المحبلس ان يقرر صرف اى مبلغ من حسابات السوق لاى شخص كأجور او نفقات او مكافآت على ان قبض اية اجور او نفقات او مكافآت من قبل اى شخص لا يخولــــه بحد ذاته الاستفادة من الاحكام المتعلقة بموظفي البلدية .

المادة ١٢ ــ يكون لمدير السوق الصلاحيات التالية : -

أ _ تنفيذ احكام النظام الداخلي للسوق والاشراف على ادارته واعماله .

ب ــ تقديم التقارير بحق مستخدمي السوق والنواصي والاقبر احات في كل ماله علاقة باعيال السوق .

ج ـــ الاشراف على الجهاز الاداري للسوق وتوجيهه .

د _ اي صلاحيات اخرى يفوضها له المجلس بناء على تنسيب مجلس الادارة .

المادة ١٣ ــ يعتبر مدير السوق ومستخدموه من موظفي ومستخدمي البلدية وتطبق عليهم جميع القوانين والانظمة المتعلقة بموظفي البلديات .

المادة ١٤ – أ _ يخصص السوق البيع بالجعلة المحصولات المذكورة انواعها في الفيل الملحق بهذا النظام . ب_ لمجلس الادارة من وقت لآخر وفي جميع الحالات ، ان يشطب او يضيف اي صنف من الخضار او الفراكه الى اللميل الملحق بهذا النظام .

المادة ١٥ – لا يجوز لاى شخص ان يبيع او يعرض البيع بالجملة اي نوع من المحصول ضمن حدود منطقة البلديـــة الا في السوق ، على انه يجوز لمجلس الادارة السهاح ببيع اصناف معينة خارج نطــــاق السوق بالشروط التي يراها مناسبة :

المادة ١٦ – يحدد عجلس الادارة فيالنظام الداخوليالسوق ايام ومواعيد العمل فيالسوقىوطريقة دخول المحصول وتفريغه وعرضه للبيع وتخزينه وتحميله وطريقة اخراجه حنت الهاذج التي يضعها لهذه الغايات، كما يضع الاسس لاستعال السوق وما يلزمه من الصيانة والعناية .

المادة ١٧ – يحظر على الركيل بيع او شراء اي نوع من مستلزمات الانتساج الزراعي من بلور واسمدة وغير ذلك داخل السوق فلا داخل السوق باستثناء تنار البصل وتقاوى البطاطا ٢ واذا تعاملوا بهذه الاثباء عارج نطاق السوق فلا يجوز لهم الجمع بين حسابات مسئلزمات الانتاج الزراعي ومبيعات هذا الانتاج ، كما لا يجوز لهم اجراء اي تقاضي او خصم بين ما يستحق المزارع من ناتج بيع المحصول ومسا يستحق عليه من اية ديون او توض او مشعريات لمسئلزمات الانتاج الزراعي .

المادة ١٨ – الحد الاقصى لعمولة الوكيل او الجمعية التعاونية من بيع المحصول هو ٥٪ من قيمة البيع الحقيقية اذا كان الانتاج اردنيا ، و٢٪ اذا كسان مستوردا من خارج المملكة. وتستولى العمولسة في كلا الحالين من

GA

E PARTE OF

١	٠	٠	

	الذيــل	
۵۳ قنار البصل		
-	۲۷_ کرات	١ _ اجاص
£هــ قلقاس -	۲۸- کرفی	۲ – آس
ەە– قرع 	٢٩_ لوز اخضر	٣ ـــ اسكي دنيا
۳۵ ــ رمان -	٣٠_ لحنة خضراء	 ٤ - كافة انواع الحمضيات
۷هـ شمندر	٣١ ـ موز	ە 🗕 برقوق
6 rg -04	۳۲_ مشمش	٦ _ بطاط_ا
٩٥ - تين طازج وعجفف	۳۳ـــ مانموف	٧ _ بلح
۰۱- تفاح	٣٤_ ملوخية خضراء وناشفة	٨ ــ بازيلا خضراء ومجففة
٦١– ثوم اخضر ومجفف	٣٥ – انجاص	۹ ـ بندورة
٦٢ - توت	٣٦_ سفر جل	١٠ ـ باذنجان
٦٣ ــ برقوق دراق بانواعه	٣٧_ سيانخ	۱۱ _ باميا
٦٤- خروب اخضر ومجفف	٣٨_ عناب اخضر وناشف	١٢ – بطبخ
۹۵_ خیار	۲۹ _ عنب	۱۳ – بصل
٦٦ ــ الدرة الصفراء	٠٤ – حصرم	اعد بقلة 14- بقلة
٦٧_ حمص اخضر	٤١ فقوس	۱۵_ جوز هند
٦٨ ـ فليفله حارة وحلوة	٤٢ - فجل	۱۹ – جوز
٣٩ ـ يقطين	22- لفت	۱۷ – ورق عنب
۷۰_ زعتر	£\$_ لوبيا خضراء	۱۸ ــ زبیب
٧١ - قشطة	هؤ۔ کرز	۱۹_ زیتون طازج
۷۲_کټ	٤٦ - ارض شوکي	۲۰ ـ عکوب
۷۳— کرز	٧٤_ ئىنى	٢١ ــ فاصوليا خضراء
٤٧ــ خبيزة	ساس ⊷س	٢٧_ جوافة
ه٧ــ بقدونس	29- فول اخضر	۲۳_ مانحة
٧٦ فقوس	۰۵ - قراصیا	۲٤ ــ سلق
٧٧ ـ زهرة	٥١ ـ قصب السكر	٢٥ ــ كستنة
23 6	۲ه ترنبیط	۲۱ – کوسا
4 A . I . II		

المادة ١٩ – على الوكيل ان يقدم كشف حساب الى صاحب او أصحاب المحمنول بالكية المباعة وسعر البيع وتاريخه ، ولا يجوز له ان يخصم من قيمة المبيع غير الغمولة واجرة النقل والرسوم المستحقة البلدية .

المادة ٧٠ ـــ يتوجب على كل من يتعامل في السوق ان يستعمل الناذج المعدة من قبل ادارة السوق وفق مــــا هو ميين في النظام الداخلي ،

المادة ٢١ – يستوفي المجلس عما بياع في السوق من صاحب المحصول ومن المشتري مناصفة رسماً قدوه ٤٪ مـــن قيمة المبيع ، ويكون الركبل مسؤولا عن دفع هذا الرسم تجاه المجلس .

المادة ٢٢ — كل من عمل على عرقلة اعمال السوق او خالف نظامه الداخلي ، وكل من خالف احكام هذا النظام يعتبر انه ارتكب جرماً يعاقب عليه بعد ادانته وفق المادة (٦٣) من قالون البلديات .

المادة ٢٣ ــ تلغى احكام اى نظام سابق الى المدى اللـي تتعارض فيه مع احكام هذا النظام .

1477/0/12

احتبزابط الال

وزير الداخليــة ووزير دولةلشؤون رئاسة الوزراء وصفي التل سمعان داود عبد الوهاب المجالي عز الدين المفتي

وزيممر المداخليمة وزير الشؤون الاجتماعية التربيسية والتعليم برق وبريسيد والعمل ووزير الصعحة بالوكالة للشؤون البلدية والقروية صالح برقان فضل الدلقموني ذوقان الهنداوي

وزير المواصلات الاشغال العامية الاقتصاد الوطـــني ميناء طيران سكك يمى الخطيب حاتم الزعبي سعيد الدجاني عبد الحميد شرف

وزيـــر دولة لشــــؤون وزيــــر الانشاء والتعمسسير الخارجيسة راساسة السوزراء نصفت كمال محمد طوقسان